المنطلقات الانطولوجية لمفهوم التغير السياسي: تحليل ماكرو- سوسيولوجي

عبد اللطيف بوروبي
كلية العلوم السياسية
جامعة قسنطينة3 - الجزائر
Abdellatif.bouroubi@univ-constantine3.dz

الملخّـص:

تشمل عملية التغير السياسي عوامل ومتغيرات داخلية وخارجية تحدد ماهية سلوك الدولة، ولتحقيقها لا بد من إعادة ثقة المواطن في مؤسسات دولته بإشراك فعلي للفواعل الحكومية وغير الحكومية في ذلك، فثمة حاجة إلى منطلقات أنطولوجية جديدة لفهم القضايا كما هي موجودة في الواقع تقوم وفق مقاربة شاملة ماكرو سوسيولوجية. إن الوصول إلى المقاربة المقترحة يكون بتقديم نسق معرفي يفسر ويحلل العملية التغيرية السياسية، والتي يمكن أن تؤثر على عملية الإنتقال الديمقراطي .

الكلمات المفتاحية: مراجعة مفهوم التغير السياسي، الحاجة إلى نسق معرفي جديد، التحليل الماكروسوسيولوجي.

Le Résumé:

Le concept du changement politique est un processus lié a différents facteurs et variables qui déterminent les décisions de l'État, impliquant tous les acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux.
nous proposons une nouvelle approche macro-sociologique explicatif de ce changement.

Mots clés : le changement politique, la nécessité d'un nouveau paradigme, l'analyse macro-sociologique.

Abstract :

the concept of political changes has been coupled with those factors and variables that determine the State's deeds and behaviour concerning the process when is activated and achieved, we have to restore confidence for the citizen through several aspects such as working for the integrity of the electoral process, involving all the governmental and non-governmental actors .

The access, we suggested new political approach explains the changes, under a holistic systematic analysis referred to as the Macro-sociologic Approach.

Keywords: the review of the concept of the political change for its renewal, the need for new coordinated knowledge format, the macro sociological analysis.

مقدمـــة:

قبل تحليل مفهوم التغير السياسي تجدر الإشارة إلى أن أغلب النقاشات النظرية، والمحاولات الاجتهادية السابقة للتأصيل المفاهيمي، لم تبلغ أهدافها في الوصول إلى توافق اصطلاحي جامع ودقيق في الاستخدام، لتعدد المداخل الفكرية والمقاربات النظرية، والإختلاف في المنطلقات والأهداف المرجوة من البحث، وتدخل الجهات الرسمية وغير الرسمية في توجيه نتائج البحث.

إلا أن حظي من جديد مفهوم التغير السياسي كسلوك تلقائي غير موجه نحو الديمقراطية بعد 2011 باهتمام كبير للكثير من بحوث العلوم الإجتماعية والإنسانية عامة و العلوم السياسية خاصة،بتأثير موجة الإنتقال الديمقراطي التي عرفتها بعض الدول العربية،من منطلق إعتباره المقياس الأساسي في تطوير الجوانب الإجتماعية،والاقتصادية، والثقافية، والأمنية الدائمة لأي مجتمع،حيث عاد النقاش من جديد حول ماهية مفهوم التغير السياسي،بمواضيع ومناهج جديدة،و أدوات سلمية أحيانا وأخرى دامية ــتجعل من الحاجة إلى مراجعة ماهية المفهوم ضرورية كمدخلات لطرح مقاربات جديدة تتماشى والمتغيرات، والعوامل، والمواضيع الجديدة، خاصة في ظل النسق المعرفي السائد، حيث أن التوجه نحو التغير السياسي معقد مركب في ظل وجود مخرجات لظهور مفهوم الدول الفاشلة (Failed state). حيث تكون مراجعة المنطلقات للتغير السياسي كسلوك تلقائي وفق ثلاثة مستويات مرتبطة بمحاور:

-المحور الاول: الأسس المنهجية المقترحة لمراجعة مفهوم التغير السياسي
-المحور الثاني: النسق المعرفي السائد في دراسة مفهوم التغير السياسي
-المحور الثالث: التغير السياسي تحليل الواقع وتطوير المفهوم
-النتائج

المحور الاول: الأسس المنهجية المقترحة لمراجعة مفهوم التغير السياسي

ترتكز هذه المبادرة المتعددة المجالات والنشاطات الجوانب السياسية التي تبقي على أهمية الإنتقال الديمقراطي، بطرح مقاربة جديدة للإصلاح لتوفر مواضيع ومناهج يمكن ربطها ببعضها البعض،لم يكن في السابق ممكنا ذلك،أين مراجعة الأسباب والنتائج من منطلق البحث لاقتراح مقاربة من الواقع والمرتبطة بالبرغماتية وفق تصور إستراتيجي هي بديل يكون فيه التركيز على أهمية نجاح الفكرة في الواقع، وليس التركيز على الانسجام والتناسق المنطقي للأفكار ضمن نقاش نظري.

1-إشكالية الدراسة:

تكمن أهمية إعتبار أن الإنسان هو الفاعل الأساسي في التغير بمعناه الواسع غاية أي بحث أو دراسة علمية في العلوم الإجتماعية والإنسانية، من منطلق انه هو المتحكم و المنظم،والمحدد للأهداف والغايات في سلوكاته، بحيث تظهر إشكالية **أن** الإنسان هو الذات العارفة وموضوع المعرفة كجوهر التحليل في الدراسة. إذ كان في السابق المنظور السائد أنه وسيلة أما الآن فهناك إقتراح لبعد إجرائي جديد أنه أصبح غاية لأي بحث أو دراسة. فالمفارقة التناقضية المرتبطة بالتحول من مقاربة أن الإنسان هو وسيلة إلى غاية في التغير السياسي تجعلنا في حاجة إلى منطلقات،وتصورات،و

توجهات نظرية جديدة تحدد هذا التحول لفهم ماهية هذا التغير، بتحليل علمي أكاديمي بعيدا عن المزايدات السياسية.

تشمل العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة عامل مشترك من أن أصبح مفهوم التغير السياسي ذو دلالة وأهمية كبيرة كشرط لقيام التنمية المستدامة لأي مجتمع،على إعتبار أن التغير من منظور إيجابي لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفر تطوير للمفهوم مستقلا عن باقي المفاهيم المشابهة له، وربطه بظواهر جديدة لم يكن ممكنا ربطه في السابق به (قياس الأثر والتأثير بين ماهية التغير السياسي وماهية التنمية المستدامة في داخل المجتمع مثلا).

بالمقابل معظم المحاولات التفسيرية للمفهوم لم تبلغ مبتغاها فكيف يمكن أن نحدد هذا التوجه النظري الجديد للمفهوم التغير السياسي؟هل يحتوي دائما بعدا إيجابيا؟ما هي طبيعة العلاقة بين التغير السياسي ومفهوم الإنتقال الديمقراطي؟

2-فرضيات البحث:

تحدد بالاستعانة بتركيبة الفرضية البديلة hypothesis 1 (h1) تقوم على إثبات العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، من خلال العلاقة الشرطية في الحدوث،أين حدوث تغير سياسي تكون نتيجته المزيد من الممارسة الديمقراطية التشاركية،فالربط بين المفاهيم والظواهر التي لم يكن ممكنا ربطها ببعضها البعض سابقا،بغية الوصول إلى إستخدام مفهوم التغير بطريقة دقيقة، وغير غامضة حيث التحول نحو ديمقراطية تشاركية كنتيجة للتغير السياسي.

يتمثل المتغير التابع في المقاربات الوصفية المتعددة الاختصاصات (Multi Disciplinary Approaches) والمحددة لمفهوم التغير السياسي التقليدية أو الجديدة المقترحة، أما المتغير المستقل والمتمثل في مفهوم الديمقراطية التشاركية،والتحولات المختلفة داخل الدول (كبعض الدول العربية) ومختلف الأشكال التي تحددها والتي جاءت كالتالي :

-وجود عدة مقاربات تفسيرية لمفهوم التغير السياسي صعب من فهم الظواهر السياسية بطريقة عقلانية.

-السياسات والإستراتيجيات التغيرية الجديدة هي رد فعل عن التحولات في بنية المجتمع.

كما يمكن الاستعانة بفرضيات من نوع IF-IF أين تتبع تطور مفهوم التغير السياسي ومخرجاته على مستوى داخلي أو دولي من منطلق تتبع تطور نفس المتغير، إلا إن تركيزنا يكون على الفرضيات الشرطية القائمة على إثبات العلاقة بين التغير السياسي وموجة الإنتقال الديمقراطي، وهي التوجه الرئيسي في دراستنا كإجابة مؤقتة عن إشكالية الدراسة

3-الصعوبات:

يعتبر تعدد المقاربات الوصفية المتعددة الاختصاصات في تفسير التغير السياسي دال على غياب إجماع في تحديد وتوحيد مفسر للمفهوم .فطبيعة اختيارنا للإطار النظري للدراسة (المقاربة الماكرو سوسيولوجية)، وكيفية فهمها تمكننا من تحديد منطلقات التحليل والأهداف المرجوة،فقد نصطدم في ظل وجود عدة مقاربات بالتبيان وأحيانا التناقض بين المداخل الفكرية، ومعيقات نظرية ومنهجية خاصة تلك المتعلقة بالاختزالية بحيث

التركيز على عامل دون أخر أو متغير دون أخر،ومن ثم الحاجة إلى **تفسير مركب** (تحليلي وتركيبي النتائج) يشمل الأجزاء فيما بينها، حيث التركيز على النسق المعرفي دون التركيز على المسببات أو النتائج، وإنما على الهندسة النسقية لمفهوم التغير السياسي المقترح، أين التغير يكون لعبة صفرية (ZERO SUM GAME) بأن يتحول إلى إصلاح خارجي مفروض.

4-أهمية الموضوع:

تظهر على مستوى موضوعي أين العلاقة بين التغير السياسي والانتقال الديمقراطي وتحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة، عوامل ومتغيرات يمكن الربط فيما بينها، في ظل إستمرار المشاكل وغياب الحلول بعيدا عن التحليل المركب التطوري البنائي.

5-أهداف الدراسة:

إن الحاجة إلى توجه نظري جديد لمفهوم التغير السياسي لتوفر مجموعة من الظواهر، والمواضيع، والمناهج نسعى إلى تقديم قراءة جديدة للمفهوم في السياسة الدولية من منطلق التركيز على الدولة كفاعل أساسي ضمن التفاعلات الدولية،قد يمكننا من فهم التغيرات السياسية الحاصلة في مناطق عدة من العالم كما هو الحال بالنسبة للمنطقة العربية أو غيرها، سواء بتوجه نظري قائم على تطوير المفهوم في حد ذاته مستقلا عن المفاهيم الأخرى، أو بربطه بمفاهيم أخرى دالة عليه.

فاعتبار أن التوفر والتحول من جهة قد يعطينا قدرة اكبر على تفسير أدق لماهية التغير الشامل من منطلق تحليل ماكروسوسيولوجي، بمراجعة

جديدة بالإضافة أو الحذف كان من الصعوبة بما كان ربطها في السابق بالظواهر الجديدة الحالية مثل الحرية السياسية،و حل الأزمات الدولية، والآمن المجتمعي والإنساني، و الصراع الثقافي، ومشاركة المرأة. نتجه نحو تبني نسق معرفي جديد قائم على تطوير المفهوم من خلال مراجعته نتيجة لبروز ظواهر، ومفاهيم جديدة لم يكن ممكنا ربطها به في السابق بتأثير الانترنت خاصة.

المحور الثاني: النسق المعرفي السائد في دراسة مفهوم التغير السياسي

تصاغ منهجية الدراسة وفق خطة دراسة قائمة على تحليل كلي(Macro) من منطلق البحث عن التجريد في الأفكار بالانطلاق من الواقع، بالاستناد إلى السياسات ومختلف إستراتيجيات إتخاذ القرار السياسي. كما أن أهمية التحليل وفق نماذج معرفية تفكيكية (Micro) للنسق المعرفي الكلي المقترح كمستوى ثان من التحليل،والمتعلقة بالعلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

حيث مراجعة المنطلقات الفكرية سواء على مستوى النقاش الأكاديمي النظري أو بإسقاط النظري على الواقع ببعده الميداني من خلال المزاوجة بين التوجهين هي منهجية الدراسة من زاوية المقارنة بين الأفكار ومدى نجاحها في الواقع العملي ليس بالتركيز على الإنسجام والبناء المنطقي لها بالبحث عن التكامل الفكري للمقاربات المفسرة لتغير السياسي،حيث تشكيل نوع من المقاربة المركبة والتي نفترض أنها تشمل تطور المفهوم وتفسير الواقع من خلال إستراتيجيات ميدانية من منطلق أن الفكرة الناجحة نتحقق منها في الواقع،بالتطرق إلى تأثير العوامل والمتغيرات المختلفة على الإنتقال الديمقراطي.

1- منهجية دراسة مفهوم التغير السياسي: يشمل تطور مفهوم التغير السياسي وفق تسلسل تاريخي يجعلنا نعتمد على خطة تاريخية تفسر تطور عبر مراحل زمنية متتالية،و في الأنماط التي تحدده، وأشكاله المختلفة(النمط يحدد طبيعة العلاقة قد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف،والنوع يحدد شكل العلاقة قد تكون ذات طبيعة عسكرية، أو اقتصادية) بالاعتماد على المنهج الاستنباطي (الاستدلالي) كمنهج معياري قائم على التجريد للوصول إلى كيفية بناء النسق المعرفي لمفهوم التغير السياسي والتوجه نحو الديمقراطية التشاركية.

إذ ننطلق من أن مفهوم التغير السياسي هو واقع واحد بأفكار وتصورات مختلفة(1) بإعتبار أن مشاكل التغير السياسي هي مشتركة ولكن التجارب، والاستراتيجيات، والسياسات المتبعة في ذلك تختلف بإختلاف المنطلقات والأهداف، فقد تؤذي نفس الأسباب إلى نفس النتائج والعكس.

ارتبط مفهوم التغير السياسي بنشأة الدولة –الأمة في القرن السادس عشر في أوروبا، حيث أسهمت معاهدة وستفاليا 1648 في إرساء مفهوم سيادة الدولة ذات سلطة سياسية تقوم على نمط حكم متشابه أساسه ملكي (2).لكن تطور الأنظمة السياسية في أوروبا نتيجة للثورات التي عرفتها الدول آنذاك منذ القرن الثامن عشر وتبني النظام الجمهوري كبديل للملكيات الحاكمة جعل من العلاقة بين السلطة السياسية والثورات علاقة تكامل نحو تبني منظور إيجابي في التغير السياسي .

2-البناء العضوي للدراسة: يقوم البناء العضوي لدراسة مفهوم التغير السياسي من تركيب ثلاثة مقاربات مترابطة تشكل لنا الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، وفي تفاعلها تشكل المقاربة الإجرائية المقترحة.

أما المقاربة الأولى مرتبطة بالتأصيل المفاهيمي للتغير السياسي، والمقاربة الثانية تنظيمية تعنى بالتطور التاريخي للمفهوم وأسباب ظهوره، أما المقاربة الثالثة فهي غائية تعنى بالغاية من إقتراح بعد إجرائي جديد، والقائم على الربط بين توجهين نظريين الاول العمل على تطوير المفهوم في حد ذاته مستقلا عن باقي المفاهيم والظواهر،أما الثاني متعلق بربطه بمفاهيم وظواهر جديدة لم يكن في السابق ممكنا ربطها به من ذلك:

أ-تعريف الانطولوجية: تعرف على أنها وصف تحليلي رسمي يشمل الجانب الكيفي والكمي لمجال معين، من خلال تحديد بنية المفاهيم الخاصة به، وقيمه وصفاته،والعلاقات بين هذه المفاهيم بالربط من منطلق إضافات لبيانات يكون التحليل فيها **تنازلي** من التعميم إلى التخصيص.(تحديد بنية، وقيم وأهداف المفهوم). تكون التراتبية الهندسية للمفهوم قائمة على تحليل يكون من العام إلى الخاص، شبيهة بعلم الأجناس أين صفات الآباء يرثها الأبناء، تكون هرميته من أن المفهوم الخاص ابن للمفهوم العام، حيث السعي إلى تعميم النتائج (3) مثلا الأستاذ هو إنسان له الواصفات التالية:الإسم والعمر، واللغة، والبريد الإلكتروني، وبالتالي واصفات فرد يرثها الأستاذ والطالب.

ينقسم مصطلح أنطولوجية من حيث الدلالة اللغوية، إلىONTO والتي تعني الوجود و logie والتي تعني العلم والدراسة(4). حيث يفهم المصطلح وفق المزاوجة بين مفهومين يشكلا في تكاملهما النسق المعرفي المستقل

لمفهوم أحادي التوجه و المتمثل في البحث في الأنساق المعرفية للمفاهيم من حيث الدلالة والأهداف(المكونات والنتائج). جاء الاهتمام بمفهوم الانطولوجية كموضوع يدرس الوجود كما هو موجود، حيث الاستعانة بهذا المفهوم في بحثنا الغاية منه التأسيس للبعد الإجرائي المقترح.

إذ تعتبر الانطولوجية مرجعية للبناء المعرفي المقترح لمفهوم التغير السياسي في دراستنا، فهي القاعدة الجوهرية لتبادل المعلومات والبيانات الوصفية أو الكمية بشكل دقيق بين الفواعل الحكومية وغير حكومية على مستوى داخلي، وبين الدول والامتدادات الصادرة عنها على مستوى خارجي، من منطلق تطوير للمفهوم بماهيته مستقلا عن المفاهيم الأخرى، أو لإضافة لعلاقات بيانات أخرى من مفاهيم وتصورات جديدة تكون نسق معرفي لبعد إجرائي جديد للمفهوم حيث ثمة حاجة إلى المزاوجة بين المستويين، وبين المفاهيم والظواهر الجديدة التي تحدده. فالدول وفق هذين التصورين تسعى إلى خدمة مصالحها والبحث عن البديل الأفضل في ظل عملية حسابية للبدائل(5). إلا أن الإشكال المرتبط بالمستويين في تفسير مفهوم التغير السياسي مستقلا أو بربطه بمفاهيم الأخرى في التحليل هو أنه هناك رجل دولة- رجل سياسة – سياسي- عالم سياسة- فرد ولكن ماهي حدود الاستقلالية لكل مفهوم، كيف نميز بينها؟

ب-ربط مفهوم الانطولوجية بتطوره التاريخي: عرفت المجتمعات الأوروبية إستعمال مفهوم الانطولوجية عبر فترات زمنية متتالية بتأثير الفكر الوضعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر، والقائم على الملاحظة التجريبية كأساس لفهم عملية التغير الإجتماعي، حيث ظهرت العلاقة الإيجابية بين ظاهرة

التغير السياسي و ظاهرة الثورة منذ القرن الثامن عشر بنجاح تحول بعض الملكيات إلى أنظمة جمهورية.

جاء الاهتمام بالأنساق الكلية في التحليل والدراسة لقضايا المجتمع بتأثير أفكار الفيلسوف أرسطو في القرن الرابع قبل الميلاد،والتي جعلت من التحليل التجريبي المادي للأجزاء المكونة للظاهرة أساس أية نتيجة كلية وفق تصور لتحليل تصاعدي من الجزء إلى الكل، حيث ذهب عكس أستاذه أفلاطون هذا الأخير والذي كانت إهتمامته منصبة على عالم الحس والمثل من منطلق التحليل من الكل إلى الكل.(ركز أفلاطون وفق تحليل لطبيعة الأنظمة السياسية الموجودة آنذاك على إيجاد نموذج للحكم ذو طبيعة كلية من منطلق تحليل ماكرو سوسيولوجي. على عكس من ذلك ركز أرسطو على إعتبار أن كل نظام سياسي هو دراسة حالة لها خصائصها، ومن ثم البحث في الخصائص المشتركة للأنظمة وتعميمها).

أما الاستعمال الحديث للمقاربة التحليلية الكلية في فهم الظواهر الإجتماعية أو السياسية، كانت في أنه ورد إستعمال مفهوم الانطولوجية كعنوان كتاب: "انطولوجيا"Christian Von Wolff(1679–1754) والذي جاء كمرجعية للتحولات التي عرفتها أوروبا وتقديم منظور بديل للنظام الملكي والمتمثل في النظام الجمهوري كأساس للحكم من خلال توجه نظري.

ارتبط المنظور المهيمن (6)(DOMINANT PARADIGM) في تطور الأفكار السياسية، بأفكار كل من القديس أوغسطين وفلسفته المرتبطة بأسبقية النقل عن العقل في القرن الخامس ميلادي في كتابه مدينة الله(412–416) في الفكر المسيحي.مرتبطة بإشكالية أسبقية العقل عن النقل والعكس

تلتها إسهامات النظرة التوفيقية لتوماس الأكويني فيما بعد حول أسبقية العقل عن النقل في تحليل الظواهر المشكلة للوجود من منطلق أن هناك علاقة تركيبية تكاملية بين الوجود والماهية.

حيث يعتبر مفهوم انطولوجيا في اللغة العربية مفهوم دخيل لأن فعل "الكون" غير موجود (7)، استخدم من قبل فلاسفة علم الكلام كتصور اشتقاقي لمفهوم الوجود كما هو الحال بالنسبة لأبي الفلسفة الإسلامية للفارابي، وأبي حامد الغزالي، وابن رشد في ظل إشكالية أسبقية العقل عن النقل في تحليل الظواهر.فسواء في الفكر السياسي المسيحي أو الفكر السياسي الإسلام من منطلق البحث في التصورات ذات الطبيعة الشمولية اصطدما بهذه الإشكالية تتطور علمية المعرفة الإنسانية على الملاحظة التجريبية (8) فهي وليدة لمرحلة الفكر الوضعي منذ القرن السادس عشر بتأثير أفكار كل من ديفيد هيوم في تحليل الظاهرة الإجتماعية، وتوماس هوبز، وجون لوك والتي تعتبر أن التحليل المادي التجريبي للدولة وأنماط الحكم هو أساس نمو المعرفة العلمية الإنسانية.كما كانت للمدرسة المثالية الكلاسيكية كمنظور بديل للطرح السابق إيمانويل كانط وفريدريك هيغل تصورات نقدية، والتي جاءت مرتكزة على البعد الكلي في التحليل كما هو الحال بالنسبة لأيمانويل كانط حول السلام العالمي. إذ أسلوب تطور الحقول المعرفية في العلوم الإنسانية يفهم ضمن سياق أنساق معرفية، تقوم على مقاربات نظرية مرجعيتها انطولوجيا تحدد وفق تأصيل مفاهيمي، و مجال بحث ودراسة للظواهر الإجتماعية المختلفة.

إذن تعتبر الانطولوجية تصور لتحليل كلي (شمولي) فهي الإطار النظري العام للدراسة، حيث جاء الاهتمام في ظلها بالوجود بذاته كما هو

موجود في الواقع مستقلا عن أشكاله الإختزالية التي يمكن أن تختصره في جزء أو عامل، أو متغير. (التركيز على التحليل الكلي والإبتعاد عن الإختزالية في تحليل الظواهر المكونة للوجود) حيث الهدف من الدراسة إبراز العلاقة التكاملية بين بنية الانطولوجية المقترحة وفق تحليل الماكروسوسيولوجي، وظاهرة الثورة.

3- **النسق المعرفي (الهيكل التحليلي) لمفهوم التغير السياسي:** جاءت النقاشات الفكرية حول مفهوم التغير السياسي في عدة مقاربات مختلفة المنطلقات،و المكونات، والنتائج حيث يفهم استعماله في مفاهيم عدة مبهمة وغامضة أحيانا، هذا ما جعل استخدامه بمعان عدة من مجتمع، بحسب ثقافة المجتمع وموقعه، ونمط معيشته حيث جاء تعريف التغير السياسي في ظل مستويين من التحليل الكلي مختلفين من حيث المنطلقات والأهداف والغايات:

أ-التوجه النظري الداخلي لمفهوم التغير السياسي: جاءت التعاريف المختلفة لمفهوم التغير السياسي بتوجه داخلي أين التركيز على البعد الخارجي **(9)**،فحماية الحدود، وسيادة الدولة ونظامها السياسي، والتنمية الإجتماعية والاقتصادية سواء كانت بشكلها الواسع المرتبطة بالتنمية أو الخاص المرتبط بالتنمية المستدامة، ومجال الدفاع والأمن الخارجي. لكن هذه نظرة اختزالية ضيقة لمفهوم التغير السياسي من منطلق التركيز على السياسة الداخلية.

ب-التوجه النظري الخارجي لمفهوم التغير السياسي:يقوم هذا التوجه النظري على إعتبار أن فشل الإصلاحات الداخلية لتحقيق التنمية، والمشاركة السياسية، يجعل من الحاجة لإصلاحات الخارجية**(10)**. حيث يظهر في

أشكال عدة من التنظيمات السياسية من اتحادات دولية، وتكتلات، وشراكة، القاسم المشترك فيها البعد الدولي للتغير السياسي **فوق قومي** (INTERNATIONAL)**(11)**. فهذه نظرة اختزالية ضيقة لمفهوم التغير السياسي،حيث التركيز على الفواعل الدولية الخارجية في السياسة الدولية (وحدات سياسية خارجية، ومنظمات دولية، وتكتلات،واتحادات دولية لتحقيق الإصلاحات نحو التنمية، والديمقراطية.) تتعدى الدول عكس الطرح الذي يعتبرها امتدادات عنها.

ج-النظرة التوفيقية وفق تحليل ماكرو سياسي:تكمن الحاجة إلى توسيع تعريف مفهوم التغير السياسي من حيث التوجه النظري بالمزاوجة بين النظرة الداخلية والخارجية في التحليل،وفي بلورة قرارات مفهومة وغير غامضة (الأنظمة السياسية الديمقراطية قراراتها واضحة وغير مبهمة سواء من حيث الصناعة أو التجسيد،عكس الأنظمة السياسية الشمولية فهي غامضة ومبهمة).من خلال إعادة النظر في المفهوم بتطوير العلاقات البيانات الإضافية للمفهوم مثل التركيز على التغير السياسي المتكامل، ودور المنظمات الدولية والشراكة السياسية،والأمن المتبادل السياسي بين الفواعل الحكومية وغير الحكومية المحلية والدولية.حيث إضافة هذه العلاقات يجعلنا نتطرق إلى ماهية المفهوم من خلال المزاوجة بين التوجه الداخلي والتوجه الخارجي كمنطلقات أنطولوجية نظرية نسعى إلى تفعيلها من جانب ممارستي، لفهم التغير السياسي الحاصل داخل المجتمع كآلية للحركية التاريخية المرتبطة بالتحول على مستوى أوسع يشمل جوانب عدة والمحددة الماكروسوسيولوجي في دراستنا.

4-طرح مفهوم التغير السياسي في الواقع والممارسة: نقوم في هذا المستوى من التحليل بربط مفهوم التغير السياسي بسياقه التاريخي، من أن التهديدات والأخطار للدول لم تعد عسكرية وفقط، حيث نحتاج إلى إعادة مراجعة المفهوم من خلال تبني مستوى إجرائي بالالتزام بتطوير الديمقراطية كجوهر ونواة التغير السياسي،و بالمزاوجة بين الأهداف الداخلية والخارجية للدول.

إذ الحاجة إلى مستوى ثان من التحليل بالربط بين المفاهيم والظواهر التي لم يكن ممكنا ربطها ببعضها البعض في إطارها الكلي والمحددة بالتعاون الدولي(12) كالشراكة السياسية،و دبلوماسية حقوق الإنسان،والمقاربة النسوية، **والأمن الإنساني المشترك**.فجاءت المفاهيم مختلفة المكونات،والمنطلقات، والنتائج حيث مثلا يفهم الحق في الحرية السياسية كمفهوم يراد به التطبيق، من خلال إعطاء الأفراد الفرص المتكافئة للرجل أو المرأة على حد سواء لصياغة شكل الحكم وأنماطه و أن يكون لهما دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال حرية الرأي والتعبير، والحق في انتخابات حرة ونزيهة كآلية للوصول للسلطة.

5-شروط تحقيق التغير السياسي:يعتبر التحليل الماكروسوسيولوجي كنواة مقترحة جديدة لمفهوم التغير السياسي كتوجه نظري وكممارسة في الواقع، يكون

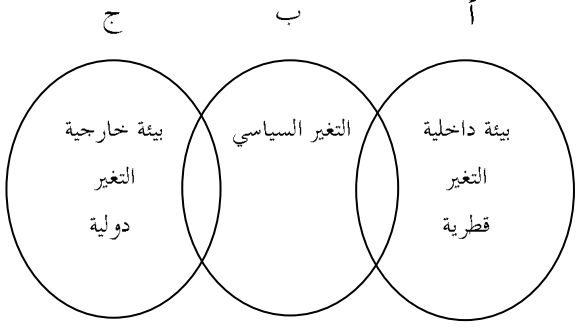

المصدر: من إعداد الباحث سنة 2017

بإضافة علاقات بيانات بين التغير السياسي والبيئة الداخلية والخارجية المساهمة في التغير السياسي، حيث التغير ذو طبيعة تلقائية أما التغيير فهو موجه خاضع لإرادة خارج المجتمع ومن ثم إظهار التداخل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية في التغير السياسي تلقائيا:

(أ)–البيئة الداخلية .(ب)–التغير السياسي .(ج)–البيئة الخارجية للدولة

–العلاقة بين أ و ب و ج علاقة ذات طبيعة شرطية حيث حدوث ب يستلزم حدوث أ وحدوث ج والعكس

1– تعتبر النخبة أو الجماعة (الجماهير) كمحرك للتغير،فتوفر عامل فني مؤسسي قائم على أساس وظيفي أين توفر مؤسسات وفنين مختصين للقيام بذلك في شتى الجوانب الاقتصادية،والسياسية، والثقافية يساعد على النجاح و الانتشار(Ramification) في القطاعات الأخرى المرتبطة بالتغير على أساس ماكرو سوسيولوجي. (العملية الإصلاحية السياسية–الإقتصادية في الوطن العربي مثلا تغيب النخبة محركة عن توجيهها،والتركيز يكون على البعد الجماهيري للتغير السياسي من منطلق التركيز على طبيعة المفهوم التغير الذي هو تلقائي) غير موجه، حيث الاهتمام بهذه الطريقة في التحليل بعيدا عن التوجهات الإيديولوجية هي جوهر أي بحث(13). فالمفهوم بعيدا عن الأسباب والنتائج محدد ببنية المفهوم، وقيم، وهدف.

2–توفر نخبة سياسية (عامل سياسي نخبوي) والمحدد بتوفر الإرادة السياسية كأساس لأي قرار رسمي من منطلق أن التغير الإجتماعي أو الثقافي يكون بقرار سياسي.

3-نحتاج في مستوى ثالث من التحليل إلى المزاوجة بين النخبة والجماهير كآلية للحركية التاريخية للتغير السياسي وفق تحليل ماكرو سوسيولوجي، أين العلاقة بينهما تداخلية. حيث الإصلاح يكون بالتنسيق بين كليهما.فتحليل المعطيات المرتبطة بهما محدد بحركة الفكر من حيث استخراج النتائج الدالة بالنسبة لمفهوم التغير السياسي(14) حيث المفهوم يفسر بالتركيز على الربط بين عدة متغيرات.

ازدادت إذن أهمية الهندسة المعرفية للمفاهيم ودلالتها، والمبادئ، واللغات المستعملة في التغير السياسي والتي تحدد في تحليل شامل الانطولوجية من جهة ونمو المعرفة فيها (والإبستمولوجية)(15)من جهة أخرى، بالتزامن وظهور الانترنت ومواقع التواصل الإجتماعي، فالثورة التكنولوجية وإمكانية التواصل والاتصال السهل والذي جعل من بناء عضوي معرفي للتغير السياسي جديد لبدا منه، حيث أصبحت كنظام معرفي يفسر البنيات،والقيم المحددة للمفاهيم،أهم مجالات البحث العلمي في عدة حقول معرفية(16)، محددا لبناء معرفي (الأنساق المعرفية) يحدد مجال معين، وهذا من خلال إيجاد الربط المنطقي بين المفاهيم، ومعناها والدلالات التي تحتويها والعلاقات التركيبية فيما بينها في نماذج بيانية كوصف لمفاهيم محددة وعلاقات معينة. فالاتصال جعل من بلورة نسق معرفي مشترك ممكنا بعيدا عن أي توجيه نخبوي.

تفهم إذن المكونات التي تحدد ماهية أنطولوجية التغير السياسي وفق مستويات تشمل المفاهيم،أو الفيئات المتعلقة بالأشياء قيد التنظيم،فهي أنواع قد تكون متعلقة برسم وصناعة سياسة عامة معينة، ووضع خطط واستراتيجيات لذلك، ووضع برامج.قد تكون تصورات لمجال معين كالقضايا

السياسية، وقد تكون لتطبيق معين كما هو الحال بالنسبة لمكافحة الإرهاب،أو التغير السياسي الذي هو موضوع بحثنا(أهمية الأنترنت والفايسبوك في موجة الانتقال الديمقراطي الأخيرة في بعض الدول العربية مثلا)

6-أهداف البعد الإجرائي الجديد للتغير السياسي: تكمن أهمية البعد الإجرائي

المقترح بالبحث عن التعميم في التحليل، من منطلق الربط بين الأنساق الكلية للمفاهيم من التغير السياسي،إلى التصور الماكرو سوسيولوجي إلى فهم الثورات الحاصلة في العالم كظاهرة وليس كحدث سياسي بإعتبار أن أصل الظواهر هي الظاهرة الإجتماعية:

1-تعتبر الانطولوجية الأسلوب العلمي الذي يمكننا من تعريف الواقع، بتحديد العلاقات بين المفاهيم والمصطلحات، والفيئات في حقل معرفي معين، من خلال صياغته في نماذج بإبراز أهمية علم النمذجة الذي هو تمثيل نظري للواقع.

2-إيجاد العلاقة المنطقية بين المصطلحات والمفاهيم والأهداف بتحديد المكونات والنتائج، جاء بهدف التدقيق، وجعل الغموض والإبهام في مستوياته الدنيا من منطلق التركيز على العقلانية، والواقعية في التحليل، من خلال العلاقة المنطقية القائمة على ربط المسببات بالنتائج.

المحور الثالث :التغير السياسي تحليل ماكروسوسيولوجي للواقع وتطوير المفهوم

ترتبط بنية المجتمع الدولي الحالي في إطار نسق معرفي كلي بالتراجع المطّرد لمفهوم السيادة الوطنية والتي لم تعد كما كانت عليه وفق تصورات الدولة- الأمة والنظام الذي أوجدنه معاهدة وستفاليا 1648 من

منطلق أن العلم أصبح قرية كونية، أين تراجع دور الفاعل الدولي –الدولة– أما أهمية الفواعل الدولية الأخرى، من أفراد، ومؤسسات دولية، ومنظمات غير حكومية، واتساع نطاق تدخله داخل الدول خاصة في مجالات السلم والأمن الدوليين، والديمقراطية، وحقوق الإنسان،وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب وتغليب الحلول السلمية على الحلول العسكرية للنزاعات،مع إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على الاعتبارات السياسية في نطاق التفاعلات الدولية.

حيث لم يعد ممكنا تصور أن نطاق الآثار الناجمة عن إحدى المشكلات مقصور على النطاق الداخلي للدولة عكس ما ذهبت إليه المقاربات التي تفصل بين السياسة الداخلية والخارجية للدول، أين أهمية المتغير والمتمثل في المعلومات و الإتصال(**17**) في بلورة السلوك الدولي للفواعل.

1–خصائص الخريطة الانطولوجية لمفهوم التغير السياسي: اعتمدنا لإنشاء المنطلقات الانطولوجية لمفهوم التغير السياسي على منهجية تتكون من مجموعة خطوات تعرف في مثل هذه الدراسات بإنشاء النواة بالإنجليزية (Background) والفرنسية (Agrégats) المرجعية الفكرية والمعرفية التي تعتبر منطلقات التحليل للمفهوم حيث قدمنا التعريف الإجرائي الجديد،وحددنا المكونات، وشروط التحليل، والأهداف كتوجه نظري) والتي تكون وفق قواعد تحليل واقعي، ومنطقي،والتي نبدأها بتحديد الخصائص الهندسية للمفهوم من خلال مايلي:

2–**تنظيم التحليل الهرمي لمفهوم التغير السياسي** : ينبغي أن تكون المفاهيم الأشمل في قمة الخريطة المعرفية كالعوامل المؤثرة في مفهوم التغير السياسي، وتتدرج تحتها المفاهيم الأكثر خصوصية والأقل شمولية، وهي المتغيرات التابعة المؤثرة في تلك العوامل. هذه العوامل والمتغيرات الجديدة

المحددة لبنية المفهوم في علاقة تداخلية رغم أن كل واحدة منها تتمتع باستقلالية، باعتبار أن أصل الظواهر المحددة له والتي هي ذات طبيعة إجتماعية.

اقترن إذن مفهوم التغير السياسي بمفاهيم مترابطة شاملة مثل التنمية المستدامة، والأنماط الانتخابية، والمشاركة السياسية،والديمقراطية التشاركية، والموقع الجغرافي، والمناخ، والتنافس على الموارد والمعلومات في إطار دولي والتي تحدد ماهية سلوك الدولة، تحدد ببعد سوسيولوجي كلي.

نحتاج في مستوى ثان إلى مفاهيم أقل شمولية للحصول على تفعيل العملية التغيرية وتحقيقها، لابد من إعادة الثقة للمواطن في عملية المشاركة السياسية،وإشراك الفواعل الحكومية وغير الحكومية للرقابة وفي صناعة القرارات الرسمية، وتفعيل التعددية السياسية والحزبية، والحرية في الممارسة، وفهم وتحليل مختلف التغيرات الدولية الحاصلة سواء كانت بطريقة سلمية أو العكس.

3-الترابط التفسيري للمفاهيم والنسق المعرفي للتغير السياسي: ثمة حاجة إلى تقديم بعد إجرائي كنسق معرفي يفسر ويحلل العملية التغيرية سواء بطرق سلمية أو دون ذلك، بتقديم مراجعة للمفهوم لتجديده فالحاجة إلى منطلقات أنطولوجية(معرفية) جديدة مركبة تشمل في تحليلها للمفهوم كل الجوانب السابقة في أن واحد تعد هذه الطريقة التحليلية الأسلوب الذي يمكننا من فهم صحيح وعقلاني والكشف عن العلاقات الصحيحة أو الخاطئة للنسق المعرفي المقترح، للوصول إلى المقاربة السياسية المقترحة الماكروسوسيولوجية من خلال:

أ-تشكيل بينة مفهوم التغير السياسي (إنشاء النواة وتوحيد المنطلقات): يكون وفق ترتيب وتنظيم المعلومات المحددة في دراساتنا بالعوامل والمتغيرات السابقة الذكر، حيث تكون بالاهتمام بأهم الإسهامات والأفكار والمفكرين الذين درسوا التغير السياسي وقدموا إسهامات، وتحديد الآليات والأهداف لتحقيق ذلك، وفق تصور كلي في تحديد بينة المفهوم.العلاقة الإيجابية بين مفهوم التغير السياسي و ظاهرة الثورة(**18**) منذ القرن الثامن عشر وتحول الملكيات إلى جمهوريات في أوروبا.

ب-إدراك القيم السائدة في مفهوم التغير السياسي (تحديد المواصفات): تهدف هذه المرحلة إلى تحديد المنطلقات الانطولوجية المراد إنشاؤها،والمتمثلة في بعد إجرائي جديد لمفهوم التغير السياسي والمرتبط بالتحليل الماكرو سوسيولوجي، ومستوى إنشاء وتشكيل ذلك، وفهم حدود المجال المراد تمثيله، بتحديد وإدراك القيم الجديدة التي تشكل بنية المفهوم، والقيم السائدة فيه، والأهداف المرجوة من ذلك من خلال الربط بين المفهوم والممارسة في الواقع (ربط المفهوم بالواقع مثلا ظاهرة التحول الديمقراطي). حيث إبراز العلاقة بين النخبة والجماهير في التغير السياسي أمر أساسي، بعدم اختزال عامل أو متغير عن أخر.

ج- الربط بين البنية والقيم المشكلة لمفهوم التغير السياسي (التصميم):

تعتبر هذه مرحلة هندسة المعرفة المرتبطة بمفهوم التغير السياسي في ظل تصميم من خلال:

-اختيار المفاهيم الجديدة المرتبطة بالتغير السياسي كالأمن المجتمعي والإنساني،الإنسان كغاية، تحليل شمولي ماكرو سوسيولوجي، حيث الربط

بين التغير السياسي والظواهر الأخرى من منظور إيجابي.(تحليل تنازلي مركب من العام إلى الخاص، أين تفسير الإصلاحات بالربط بين الداخلي والخارجي في صناعة القرار السياسي).

-تشكيل البنية العمودية القائمة على تحليل تنازلي من خلال التطرق للمفاهيم العامة المتعلقة بالتغير السياسي ــثم التطرق للأخرى الأكثر خصوصية، بالمزاوجة بين دور النخبة والجماهير في التدرج.

-يمكن صياغة العلاقة بين المتغيرات والعوامل الجديدة في التغير السياسي وفق نمذجة مقترحة قائمة على تحليل كلي بأهداف سوسيولوجية، باعتبار في مرحلة العولمة(**19**) أهمية الربط بين المواضيع من منطلق أن أصل الظواهر الإنسانية هي الظاهرة الاجتماعية.

-إن الهدف من النمذجة هو تمثيل للواقع(20)، وإدراك المفاهيم التي نعتبرها أساسية، ومن ذلك أهمية دور الأنترنت كتحليل كلي بإعتبار ثالث دولة من حيث المستعملين في العالم يتجاوز المليار فرد.

-مخطط للهندسة المعرفية المقترحة لمفهوم التغير السياسي.
-إضافة علاقات بيانية لمفهوم التغير السياسي بمكونات وأهداف ماكروسوسيولوجية.

الهندسة المعرفية لمفهوم التغير السياسي و علاقته بمفهوم الديمقراطية

المتغير التابع (التغير السياسي)	المتغير المستقل (الديمقراطية)
التغير السياسي	**الديمقراطية**
⇩	⇩
بنية المفهوم	**تعريف المفهوم**
⇩	⇩
ربط المفهوم بالتطور التاريخي	**التطور التاريخي**
⇩	⇩
أسباب الظهور	**أسباب الظهور**
⇩	⇩
الملامح	**الأنواع**
⇩	⇩
الأهداف	**الأهداف**

المصدر : من إنجاز الباحث سنة 2017

تحليل المتغيرات بالربط ووصف مفهوم التغير السياسي بمفهوم الديمقراطية

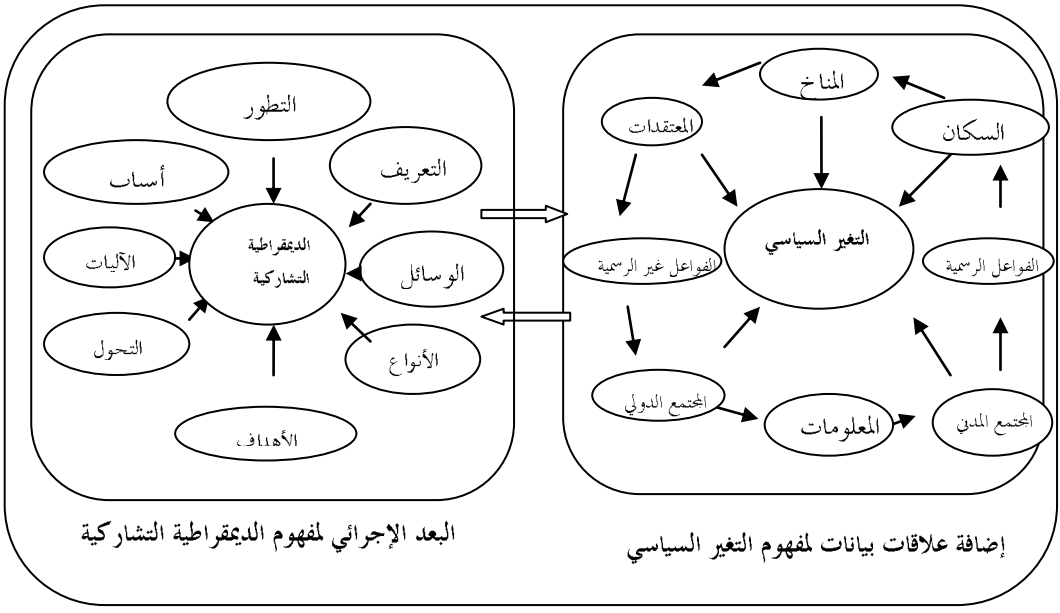

البعد الإجرائي لمفهوم الديمقراطية التشاركية

إضافة علاقات بيانات لمفهوم التغير السياسي

الديمقراطية التشاركية : قد تكون بتغير سلمي– قد تكون بثورة ذات بعد قطري– أو ذات بعد إقليمي.

التغير السياسي: بتوجه إقتصادي فردي،حيث أهمية القطاع الخاص.

الأمن الغدائي المشترك – يكون ببعد مجتمعي.

الأمن الصحي– يكون ببعد سياسي.

السياسة الدولية:التغير السياسي بفواعل حكومية وغير حكومية: فرد– دولة– منظمة دولية(حكومية أو غير حكومية):بأبعاد إستراتيجية التحول نحو الديمقراطية التشاركية :

جماعي– شامل– مشترك

ثقافي– اجتماعي– إقتصادي– سياسي– حضاري–ديني

مجتمع مدني–رأي عام –ديمقراطية تشاركية

بنية داخلية–بنية خارجية

إستراتيجية عسكرية–إستراتيجية سلمية–كلاهما

إستراتيجية عسكرية–إستراتيجية سلمية–كلاهما تعتبر هذه الأبعاد عناصر جزئية تشكل لنا كل مركب الذي هو العلاقة الإيجابية بين التغير السياسي والديمقراطية التشاركية القائمة على إشراك الفواعل الحكومية وغير

الحكومية في البيئة الداخلية، مع الفواعل الحكومية وغير الحكومية في البيئة الخارجية .حيث هذه المستويات الأربع تحدد لنا طبيعة المقاربة الماكروسوسيولوجية المقترحة.

خاتمة:

تعتبر كل من العوامل،والمتغيرات المحددة لبنية وقيم مفهوم التغير السياسي، كأدوات للتحليل ومصدر من مصادر المعرفة العلمية في تطويره. إلا أننا نعاني من معيقات منهجية ونظرية تكون سبب لرصد إكراهات ومشاكل في نمو المعرفة السياسية. فثمة حاجة لتجاوز ذلك من خلال اعتبار أن وحدة التحليل وموضوعه العلوم الإجتماعية تتمتع باستقلالية عما هو قائم في العلوم الأخرى.

إن المقاربة السوسيولوجية هي تصور تقريبي لفهم الحدث والظاهرة السياسة من زاوية ذات طبيعة مستقلة. إن نمو المعرفة العلمية السياسية لا يكون إلا بتجاوز مستمر لهيمنة التحليل الاجتماعي على التحليل السياسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى بالبحث عن وصف علمي لا يكون إلا بالاعتماد على التحليل الكمي الذي يعطي استقلالية للباحث عن موضوع البحث.

تبرز في دراستنا لمفهوم التغير السياسي وتأثيره على وحدة مواضيع العلوم الاجتماعية في ظل مقاربة سوسيولوجية الحاجة إلى قياس الأثر والتأثير بين المتغيرات (نمو المعرفة وتحليل الحدث السياسي والظاهرة السياسية)، تتطلب تفسيرا عقلانيا من خلال التحكم في المتغيرات والعوامل و هذا ما يتحقق من خلال الآتي:

-نحتاج إلى مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات،ويكون اختيارنا لمقاربة واحدة أي تلك التي تتم في ظل المقاربة الماكروسوسيولوجية بالتركيز على الوصف الكمي الذي من خصائصه استقلالية الباحث عن موضوع البحث.

-نمو المعرفة السياسية وسيلة من الوسائل المنظمة للأنماط المعيشية وهي بذلك تنسجم مع الطبيعة الواقعية للظاهرة الإجتماعية.

-أن القواعد المنظمة للأنطولوجية السياسية غربية أحيانا تكون في حركية، وأحيانا العكس.

-نظام العلاقة المعرفة والسياسة ثابت، والقوانين ذات طبيعة حركية.

-أن استقرار النموذج الغربي للمعرفة لا يجب أن يكون إقصائيا لباقي الأنساق المعرفية غير الغربية، وهذا حتى يضمن استقرار النسق المعرفي الإنساني. لتحقيق ذلك ينبغي الاعتماد على الدراسات الكمية و الانترنت.

المخرجات : تخص التوصيات النسق المعرفي القائم في مفهوم التغير السياسي،و الجانب الأبستمولوجي بصفة عامة و هل هو قابل للتعميم على باقي الشعوب والهويات الأخرى نظرا لغياب التشابه وهي موجهة للسلطات الحاكمة أو لشعوب الأنظمة التي تعاني من **غياب ديمقراطية تشاركية**.وهي كالتالي :

1-إعداد دراسات علمية (نظرية وتطبيقية)كمخطط شامل قائم عن كل نسق معرفي موجود في علم السياسة،دون نسيان خصوصية كل منها،وفق منطلق عدم تفضيل تصور على الأخر.حيث التركيز على خصائص كل حالة، والبحث عن الخصائص المشتركة بين الأنظمة السياسية، وكيفية فهم العملية التغيرية.

2-اعتماد نظام مراجعة دوري للمعطيات سواء المتعلقة بالسكان،أو التعليم، أو الصحة، أو الأمن، وفق تحليل النسق المعرفي في مفهوم التغير السياسي و تفسير إخفاقه في تحقيق التعميم.

-3 –الاعتماد على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة نتيجة تغير الظروف، بهدف وضع تصور آني ومستقبلي يتناسب ومشاريع التنمية السياسية. المستدامة والوصول إلى نمط تفكير للحكم شامل والذي يحدد حاليا بالديمقراطية.

إن إشكالية العلاقة بين نمو المعرفة ومفهوم التغير السياسي محددة بعامل التعميم ولا يكون إلا وفق تصور ماكرو سوسيولوجي، ولضمان نجاح ذلك،يجب تفعيل دور المثقفين من خلال تمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التنافسية باعتبارهم الآلة المحركة للمجتمع، ولا يتحقق إلا في ظل الديمقراطية الإجتماعية والديمقراطية التشاركية ببعدها السياسي، دون أن ننسى أهمية التكامل بين النخب والجماهير والفواعل الحكومية وغير حكومية في إستراتيجيات إتخاذ القرارات الرسمية.

فالتحول نحو هذه الأخيرة لا يكون إلا بتفعيل المشاركة التنافسية التداولية داخل المجتمعات غير الغربية، وإنجاح دور المثقف السياسي في العملية التغيرية، وهذا دون إهمال الوقت والظروف المواتية الداخلية والدولية.

الهوامش:

1- Stephen Walt « international relations :one world many theories »pp 25-46 s,**foreign Policy** ,110 spring 1998 .p 33.

2-Gera1ad –François Dumont et Pierre Verluise, **géopolitique de l'Europe**, édition Armand Colin, Paris, France 2009, p,15.

3–دلال القاضي ومحمود البياتي، **منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي**SPSS، دار حامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن 2008، ص .83

4 -عبد الفتاح مراد،**موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، فرنسي،عربي،شرعي**، الكرنك للكمبيوتر، الإسكندرية، مصر، 1999.ص 91

5-Dario Battistela ,**Théories des Relations Internationales**, ED Paris Presse des Sciences PO,ED 2009,P 359.

6-. Thomas Kuhn, **the structure of scientific revolutions**, the university of Chicago press printed in United States of America, 1962 P, 117.

7– محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني،**منهجية البحث في علم السياسة**، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2006،ص .62

8- Frederic Suppe ,**the structure of scientific theories** ,university of Illinois press , united states of America ,1974 P ,15

-9 Gabriel a .Almond, G Bingham Powell junior ,**comparative politics today a world view** ,ninth Edition ,Pearson Longman ,New York 2008,p102

10-Karen E .Smith :"The European Neighborhood Policy**" ,International Affairs** PP(757-773) VOL 81 N :04 ,2005,P757

11-Patrick Taddeus and Daniel H Nexon « paradigmatic faults in international relations »**international studies quarterly** 13(4)2009,pp212-213.

12-Carsten Stroby Jensen, **Neo Functionalism** In Michelle Cinied :EU Politics Oxford ,Oxford University Press ,2003,P 95.

13-Andrew H .kydd **,Trust And Miss trust in International Relations**, Princeton ;NJ ,Princeton University Press ,2005,P 06.

14-Martin Griffiths ,and Jerry O'calloghan **International Relations :the Key Concepts**,1 ED ,London and New York ,Routeledge ,2002,P ,03.

15-موريس انجرس **'منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية :تدريبات عملية**،الطبعة الثانية منقحة، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون،دار القصبة للنشر الجزائر، 2006،ص 422.

-16 Patrick Taddeus and Daniel H Nexon « paradigmatic faults in international relations »**international studies quarterly** 13(4)2009,pp212-213.

17- رواد زكي الطويل،**الأمن الدولي وإستراتيجيات التغيير والإصلاح**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 2012ـــص 267

18- Joseph Greico :" Anarchy and the limits of cooperation" p p , 527-541 in Andrew Link later ,**international relations critical concepts in political science** , volume 1 , Routeledge ,Taylor and Francis group ,London and New YORK first published 2000 , simultaneously in usa and Canada ,re printed in united states of America, 2000 , P 527.

19 -Cédric allmang ,Eric dogon et autres ,**la mondialisation**, éditions Nathan,2010,2 édition, paris ,p101.

20- محمد زاهي البشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهاجية ومداخل نظرية)**، منشورات قارة يونس وبنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 1994.ص 63